

فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ

الْحَرِيقَ وَالْمَنَعَةَ مِنَ الْيَوْمِ الْمَبْرُورِ



بمقام لکھنؤ محلہ وزیر کنج بتاریخ یکم ماہ ذی قعدہ ۱۳۱۳

مطبع مطبعہ اشاعتیہ عابدیہ در صو

الحق
۲

۵۳۳۲

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي امرنا بالاحكام والصلوة والسلام على نبيه خير الانام والبررة الكرام
 من يومنا هذا الى يوم القيام وبعد فهذا تحري شيق وبيان دقيق انيق في بعض المسائل
 الاصولية على ما هو دأب اهل الاصول ومن الله الموفق الى الحق والوصول فاعلم رحمك الله
 وهذا هو الى اوج الكمال دقائه انه اختلفت كلمة علماء الاصول من الكلام
 والفحول في الامراى المشتق من الحكماء بانه هل للوجوب او الندب او مشترك
 بينهما اشتراكا لفظيا او معنويا او حقيقة في الوجود مجاز في لندب او بالعكس
 ولكل في اكل دلائل وبراهين كما هي مذكورة في الكتب الطوال فلا نطيل الكلام
 بذلك ها بل ذكر جملة منها لاثبات المرام على ما هو الحق الصريح التام فاقول قال بعضهم
 ومنهم علماء الادب ان شرطه ان يكون عاليا اي ما در من العالى سواء كان مستقلا
 ام لا فالفرق بينه وبين السؤال والالتماس من جهة المرتبة فما كان من العالى يسمى
 امرا وما كان من المساوى يسمى التماسا وما كان من الداني يسمى سئوالا فقد عرفت
 ان الامر على هذا المذهب هو طلب من العالى فالطلب بمنزلة الجنس يشمل الثلاثة
 والعالى بمنزلة الفضل يخرج الاخيرين وذهب الآخرون وهم اكثر الاصوليين الى ان
 طلب على سبيل الاستعلاء سواء كان من حيث المرتبة عاليا او دانيا فعلى هذا قول
 الفقير مع الاستعلاء امر وقول المالك على العجز سؤال والامر بالعكس والى كما لا يخفى
 من عرفه بانه طلب من العالى على سبيل الاستعلاء فيخرج ما لم يكن بالاستعلاء

الف
 ص

ولم يمكن من العالي من تعريف الامر لفقدان شرطيه ولا يكون التماسا ولا سؤالا
وجود احدهما فلا يكون الاقسام منحصرا في الثلاثة فلا يكون جامعاً للعالي ما كان
لما لفته مذموما عقلا او شرعا فقد علم ان الوجوب ما خوذ في مفهومه وتقسيمه
الى الواجب والمندوب لا يوجب كونه حقيقة فيهما لعدم قيام دليل واضح عليه مع كونه
منقسما الى التخيير والتجيز والفعل والشان ونحوها وفيه ان يلزم على هذا التقدير
تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وهو ممنوع لان القسم للشيء هو هذا الشيء مع قيد آخر
فكان المقسم بمنزلة المجلس يشترك في الاقسام على السواء ويتميز الاقسام فيما بينها بالقيود
الآخر التي هي بمنزلة الفصل فالمقسم مناهم تقديري كونه حقيقة للوجوب هو مركب
من الطلب ومنع الترتك فلو قسم ^{المسبق} الى الثلاث ^{التي} احيانا ^{فلا} يبق المركب مركبا فلا يكون
المندوب قسما منه وقد قسموا الى الواجب وامدب فظهر منه ان المقسم هو الطلب
فقط فقد يقيد بمنع الترتك فيكون واجبا وقد يقيد بعدم المنع فيكون ندبا وفيه
ان المقسم اما ان يكون مطلق الطبيعة اى لطبعة من حيث هي مع عزل المحاذ عن العوا^ض
حق عن الاطلاق ايضا او الطبيعة المطلقة اى المحظية بالاطلاق ^{عند} عن العموم فان كان
الثاني يلزم بقاء العموم مع الخصوص وهو باطل فان الخاص عبارة عن العام مع لفظ
فيود اخرى فلا بقاء في الخاص للعام من حيث هو ولا يتحقق العام من تلك الجهة في
الافراد ولا يبرى اليها احكامه للنفاء بين العام والخاص او يكون الاول وهو يتحقق
بتحقق الافراد ^{في} كبرى اليه احكامه فالتقسيم الى الواجب والندب لا يستقيم
ويكن الجواب عنه بان يقال ان التقسيم اعتباري لا حقيقي ^{هو} على انه كيف ليسم ان
مفهومه مركب من الطلب ومنع الترتك بجواز كون منع الترتك من لوازمه الخاصة
التي لا تنفك عنه على القول بوجوبه ثمرانه لما كان بقاء المبدء على محالية غير مشروطة في
المشتق مع ان المستقسات هي اقسام المبدء كما مبرهن عليه في مقامه في كيف ليسم
فكون قسم الشيء بعينه المقسم مع زياده بعض القيود حتى اللوازم الخاصة وفيه ان لو كان
كذا لا يمكن وجود الطبيعة الحيوانية في الانسان والفرس وغيرهما مثلامع عدم

لوارمها بعضاً أو كلاً وهو باطل فإن الماشي مثلاً من لوازم الحيوانية فهو لازم لكل
فرع منه وانت خبير بأنه كيف يمكن ادعاء ذلك وميتة لوازم الطبيعة للأفراد معاً
الأطلاق ولا نه للطبيعة ولا وجود له في الأفراد على أنه يمكن أن يكون لازم لا مع شرط
فإن لازم للحيوان ضحك أيضاً للزواجل للإنسان والإنسان فرد منه فكما انصف به الفرد
والخاص يتصف به الماهية والعام فهو لازم مع شرط شيء وكذا انقسم الكلمة إلى
الاسم والفعل وتقسيم الاسم إلى المتنوع المجموع مثلاً فإن الكلمة على ما عرفة ابن حبيب
لفظ وضع لمعنى مفرد ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه فيلزم بقاء الاسم كما
يلزم بقاءه في جميع الأقسام وليس كذلك لأن لفظ الرجلين للاسم وليس فيه بقاء في
الكلمة لأن الرجل يدل على ذات خاص والياء والنون يدلان على كونهما اثنين فقط
دل جزء اللفظ على جزء المعنى فلم يبق مفرد اللفظ ولا معنى وقد كان الكلمة ما وضع
لمعنى وكذلك الجمل وقائمة ولجري كما قاله الشاعر الجاهلي فظهر منه أن بقاء المبدأ
بعينه غير مشروط في الأقسام والحق أنه فاسد ولا يمكن تقسيم شيء إلى أشياء مع فرض
انتفاء بعض الشيء من بعض الأقسام لأن التقسيم عبارة عن انضمام قيود إلى العام
لتحصيل المعاني المتكثرة ثم إن المقسم إما أن يكون هو الأمر وقسمه الواجب النكرة
فلا يمكن أخذاً لواحد في مفهومه وإن أخذ فلا يجوز التقسيم لأن المقسم إما ماهية جينية
فتحققها في الأفراد على أسواء ولا يجوز تحققها في فرد وعدمه في فرد فإن لم
يتحقق في الآخر لم يكن الآخر فرداً منه أو ماهية نوعية أي مركبة من جنس
والفصل وغيرهما مثلاً كالإنسان فإنه يتحقق في الأفراد بجميع مفهومه ولا يجوز
لقسمه إلى الناطق وغير الناطق ولو كان مركباً من الطلب ومنع الشراء لا يصح تقسيمه إلى
الواجب والمندوب فإن الوجوب على التقدير المذكور نفس الأمر والمندوب
غيره فلا يلزم تقسيمه إلى نفسه وإلى غيره وهو غير جائز وأما الأقسام الخمسة
المبادئ والمشتقات ففيها أيضاً بقاء المبدأ لازم والألم يكن المشتق مشتقاً منه
لأن الضارب لا يعهدق على من لم يتصف بالضرب بنحو من الضرب يمكن الجواب

عن مثل رجلين بأنه ليس لكلمة واحدة آتية يلزم دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى بل هو
مركب من كلمتين أحدهما اسم والآخر حرف والحق أن تقسم الأمر على تقدير كونه للوجوب
ليس بحقيقة بل باعتبارى بل هو فى الحقيقة غير الندب وتسمية امل الحجاز والاطلاق
مع التجريد شائع هذا فى الدليل على كونه مشتركا فيهما بأن المندوب طاعته وكل
طاعته فتركها مضموم فيكون امر ليس بشئ إما أولا فبأنه لا يوجب كون الطاعة فعل
لما مور به المحققى وإما ثانيا فبالقدح فى كنية الكبرى بأن ترك كل طاعته غير مضموم
لدخول المستحبات فى الطاعة وتركها ليس مضموم وفيه ان المستحبات وان كانت جائزة الترك
ولكن كونها مستحبة تدل على كونها حسنة وان لم يدرك العقل بخبرى باستحسان
والإمكان الأمر بها عتبا لعدم ترتيب الفائدة لا عليها فلا يخلو تركها عن قبض وهو بالغير
عن بترك الأولى فلا يحال تركها قبضه ولو فى الجملة والأفلا يكون العتاب بتركها
جائزا من الله سبحانه حتى دم الأنبياء على تركها كما نطق به التنزيل بناء على عصمة
الأنبياء عندنا لفرقة الحق الأمامية فالحر ان ترك كل طاعته ولو مستحبا فهو
مضموم ولو فى الجملة وان لم يبلغ قبضه حد قبض ترك الواجب فكيف صورة القدح فى
كنية كبراهة الا ان يقال ان المذمومة المراد لا هى المذمومة المعتد بها ويقال ان وقوع العتاب
او الذم كما يشهد عليه بعض ظواهر الكتاب مع كونها ما دلة على ترك بعض الأحكام
من الأنبياء عليهم السلام المعبر عنها بترك الأولى عليهم لا علينا والقياس منهم
الأساس سيما مع وجود الفارق بيننا وبينهم وفيه ان الظاهر هو الاشتراك فى التكليف
الشرعية فيما لم يثبت تخصيصه بعملا بنا وعدم وروده للمذمومة على ترك المستحبات علينا
بل الاستدانة بتركها من الشارح عليه السلام والمستفاد من مقاصدهما من كونها جائز
الترك والفارق بينهما وبين الواجب جواز الترك فيها وغير الجواز فى الثاني براهين
واضحة الدلالة على عدم صدق عدمه والذم على تركها فلا يكون ترك كل طاعته
مذموما ولقائل ان يقول كل ذلك صحيحا ما انما غير دالة على توجده الذم على
ناركها ولو فى الجملة ولا دليلى على عدم العتاب الذى ينوب بترك الأولى كيف وقد دلت

بعض الاخبار على الابتلاء ببعض الامراض ونقصان الامور في التوالد والتناسل وتقليل
 الارزاق وترك بعض المستحبات وكذا الك قبول الصلوات الواجبة من اتيان النوافل
 وعدم المواخذة على تركها ودرخصة السارع عريه من جهة التفضل منه سبحانه
 وتعميم المذمة اولى من التخصيص كما يشعر به حدا لوجوب فاما ان يكون المراميه
 عدم ورواها من السارع بتركها فلا يكون تركها مذموم ما بناء على حقيقة
 شرعية وعرف خاص عليه فيقدح في الكلية فلا ينجز المطلوب وقد ذهب اكثرهم
 الى ما يفهم من تقريبه من كونه طلبا من ^{الى} بالاستقلال بكونه حقيقة في الوجوب
 واستدلوا عليه بمثل قوله تعالى وما منعك الا تسجدوا وامرتك حيث انه سبحانه قد ^{ليس}
 على ترك الفعل المأمور به لان الاستفهام عن حقيقة شئ ينفي عن الجهل بها وهو الحال
 في حقه فيعمل على اقرب المجازات وهو الانكارى والمذمة على مخالفة الامر في المحل عنه
 من الآية اى قوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والحاكى عن الامر الصادر من الله تعالى
 الى الملائكة ومنهم ابليس فخالف وثبتت المخالفة موقوفة على فهم الوجوب من الامر
 والالم يكن الذم صحيحا وبإصالة عدم القرينه يثبت الوضع والجواب باستكبار
 بان المقصود من الاستفهام تقييد غيره وهو ليس بحال لاثبات استكبار على
 الملائكة حيث قال انا خير منه ولا شك ان الاعراض على سبيل الاستكبار ولو كان عن
 المندوب فهو مذموم عقلا ركيك كما ترى لانا لانسلم تقييد الاستفهام اولا
 ولو سلم فيكون طلب الفهم لغيره فردا غير ظاهر وبعد
 تعدد الظاهر يكون الطائ في الحمل الظهور وسوق الآية ظاهرا
 في الانكارى وان كان مجازا لدا الى الجواب بانه امر واد بعدا لمخطر لان الامر بالسجدة
 لغيره تعالى كان ممنوعا عقلا فبانه زبها واد بعدا لمخطر وهو يفيد رفع المنع السابق
 وافادته الوجوب الا يكون الا بالقرنية فظهر ان الوجوب كان حاصلا من القرنية
 ولا كلام فيه وانت خبير بما في هذا التاويل من الركاة لان منع السجدة لغيره تعالى
 انما هو على اعتبار جعله معبودا وهو ممنوع بعد الامر ايضا كما لا يخفى والسجدة ^{على}

وجه جعله حرمه كالعبادة والبيت المقدس بامر الله تعالى من غير اعتقاد كون ^{المسجد} له معبودا فهو ليس بممنوع والامر واراد على الوجه الثاني دون الاول فلا يكون واردا بعدا منقطع احتمال كون الوجوب من القرينة مدفوع لاصالة العدم فان قلت ان عدم القرينة في اللفظية صحيح وانما في المحالية فلا للقطع بمحذوث المحال بين المتكلم والمخاطب حين المتكلم مع الشك في كونها ساكنة او داله موكد لا او معينة او مفهومة او صارفة والشك فيه شك في المحاذث فلا يحرم الاصل قلنا هب لكن الاصل بمعنى القاعدة حمل الالفاظ الشفاهية على تحقيقه كما هو معلوم من العرف وسيرة العلماء والعقلاء حتى العوام من بني ادم الى الان حتى يعلم كون المحال صارفة وهي غير معلومة ثم التمسك بان الآية انما ثبتت الوجوب في عرف الملكة لا في عرفنا بعيد لنزول القرآن بلسان الجاهل بلسان الملكة مثلا واستدلوا اليضيا بمثل قوله صلوات الله عليه واله لولا ان اشق على امتي لامر بتهمة بالسؤال والتقريب ظاهر فان السؤال مستنون ونفي الامر انما هو عن وجوبه فالامر ان على الوجوب وكذا لك قوله ما للبرية ارجعي الى زوجك قالت هل امرتني يا رسول الله قال لا بلى وانما انا شافع فلولا لم يكن الامر للوجوب لما صرح سلبه فلا شك ان الضيغ المستفاد من لفظ الامر للوجوب لا دلالة المذكور في انفاء الاستفادة العلوم لفظ الامر كما يستفاد من قائل من وراء الجدار مع عدم العلم بشخصه امر ترك بسكنا علوا لامر الاستنكار قول الولد والفقيه على الباب للوالد ورب البيت امر ترك هكذا وانت ما مور بسكنا او قول الوالد للولد في مقام الاستهجان ليس الامر من شأنك انما الكلام في لصيغ الموضوع^ه للطلب مثل ضرب او اقتل واكرم فهل هي ايضا للوجوب ام للندب ام لمطلق الطلب والوجوب والندب خارجان عن اللفظ ليقهمان عن القرائن الخارجية كما ذهب اليه بعضهم وتبعه والاكلام فالاصل في البحث هنا هو اللفظة واما الاصطلاح المذكور فهو من محدث لا دخل له في اللفظة فيجب اثبات المطلب علينا باللفظة ليعتد

البحث فالاستدلال على كونه لمطلق الطلب هو الفهم والتبادر من غير تفهم اللزوم
 او المحتم او غير اللزوم كما اذا قلت اضرب زيد افقد يفهم من قولك انك طلبت فعلا
 متلبسا بالاضرب ولا يفهم منه الزام الضرب او عدمه فصلا عن منع التردد ولا يستلزم
 تاركه اللزوم وهكذا اذا قلت لاحد اعط فلانا مائة درهم فقد يفهم منه طلبك
 لا عطائه ولا يفهم منه المحتم ولا يذم اذا لم يعط فلو قطع النظر عن الايات والاخبار
 من جهة قائلها فلا يفهم منها الا مطلق طلب فعل متلبس بما يفهم من معانيها ولا كراهة
 لاحد من حيث الفاظها على الوجوب والندب بل هما خارجان من اصل اللفظ طاركان
 عليهما من القرائن الخارجية المحالية او المقالية والتعريف يكون من العالي او مع
 الاستعلاء لا دخل له في اللغة ولو كان الوجوب او الندب مثلاً داخل في صل وضع
 الصيغة فيكون الالتباس والسؤال ايضا داخل في الامر وهو كما ترى وبعد تسليم ان
 صدق الامر على طلب العالي يمكن ان يقال ان طلب العالي هي قرينة الوجوب وقوله تعالى
 اقيموا الصلوة يفيد الوجوب من حيث انه قوله تعالى وبعد قطع النظر من تلك
 الحثية لا يفيد الا حثية المذكورة مثلاً قرينة فلا دلالة للصيغة على الوجوب وخلا
 وظن انه حقيقة للوجوب تبعاً لكثر المحققين من الاصوليين واستمراله في الندب
 مجاز لان المجاز افضل من الاشتراك والدليل على كونه للوجوب بامس قرينه في الايات
 والاخبار فان قلت بان المذمة لو كانت على ترك الامر الصادر منه سبحانه وكان اسجدوا
 في القرآن حكايته عنه فيجوز ان يقال ان المحكي عنه هو مادة الامر لا صيغته فلا يثبت
 الوجوب في الصيغة قلنا الظاهر المعتمد هو التطابق لعدم الفارق الواضح فكما ثبت
 في المادة يثبت في الصيغة ايضا والقدح القدر والجواب الجواب وكذلك التبادر
 اي السياق الذهن الى اللزوم اذا كان من العالي ويكشف عنه انه مع الجرد بعيد
 التارك عما حاصيا مستحقا للذم ومن حيث سلب غيره والنقض والتكرار وعنده
 صحة التقسيم وعدم لزوم الاستفهام وتبادر الاستعلاء منه ولا معنى للاستعلاء
 في الندب وغير اللزوم فكل ذلك يثبت الوجوب عرفا واما لغة فيثبت فيها صالة

عدم النقل حتى يكون منقولا عما فيه لانه لم يثبت والاصل لعدم ويثبت الوجوب
 العقلي فيما كان الامر من العالي كما عرفت في التقريرا الثاني وقد عرفت في خبر بريرة^{الله}
 سلب الامر فلم يكن للوجوب لما جرح سلبه احتمال انه لم يكن على سبيل الاستعلاء
 يبطله قولنا لا معنى للندب مع الاستعلاء ومن الايات قوله تعالى فليحذر الذين
 يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم تقريرا الاستدلال
 ان توعيد العذاب لا يمكن ان يكون صحيحا الا مع وجوبه ولصدق المطلق بصدق
 فرد منه فلو خالف واحد الصدق عليه مخالفا من لا يخرج منه معلوم الاستحباب
 ويبقى مع قرينة الوجوب ومجرد امتهاد اخلا تحت الاطلاق كما لا يخفى ويرج عليه
 انه يستلزم الدور لان اثبات كون الامر للوجوب موقوف على دلالة الالية عليه
 ودلالته موقوفة على فادة صيغة فليحذر على الوجوب وهي موقوفة على كون
 مطلق الصيغة للوجوب حتى يحمل فليحذر على الوجوب لفقد القرينة في المقام فيلزم
 الدور وانت خبير بانه لا يتوقف دلالة فليحذر للوجوب على وضع مطلق الصيغة
 للوجوب حتى يلزم الدور جواز استنفاد الوجوب هنا من القرائن منها سوف
 الالية اذ لا معنى للحذر في غير الوجوب والمخالفة للامر الواجب او المستحب المحمل
 او المشتبه بالامر المجرد على فرض كونه موضوعا لهما معنويا او لفظيا فعلى الاول
 مقتضى توعيد العذاب موجود ولا معنى لاستحبابه وعلى الثاني فغير موجود
 ولا معنى لاستحبابه لان تركه جائز فكيف يجوز توعيد العذاب على تركه
 والحذر فيما يجوز تركه لان استحبابه موقوف على احتماله وفيما يجوز الترك لا يحمل
 فلا معنى لاستحبابه كما لا معنى لوجوبه في الثالث فبعد الفحص وعدم العلم اما
 ان يكون المذهب هو البرائة او الاحتياط وعلى الاول يجوز تركه شرعا ولا معنى
 لاستحبابه لما مر كما لا معنى لوجوبه وعلى الثاني فواجب ظاهرا ومخالفه مخالفه للا
 المذهب للوجوب الظاهر ولا يتحقق العذاب ويصح التوعيد وحذره واجب
 ولكن لا اوردوا عليه ان المصدر المضاف اما ان يكون عاما او مطلقا وعلى الاول

يكون مقاداة ترك جميع الاوامر بالتوعيد على ترك جميعها ويكفي فيه كوا بعضهما
 واجبا ولا يثبت المطلوب وعلى الثاني مطلق ويكفي فيه الواحد والقدر المتيقن
 هو مادة الامر لا صيغة والجواب عنه بانه مطلق ويصدق على مخالفة الواجب
 باي فرد كان والاكثر فيشتمل الكل سريانا او بدلا ويثبت الاستعلاء بالاجماع
 للركب وعلى فرض العموم توزيعي يثبت المطلوب لعدم صدق مصداق
 ترك جميع الاوامر وهو المطلوب ومن الايرادات على الاستدلال المذكور من الآية الكريمة
 ان المخالفة مع التعدي بعن كما في الآية ظاهرة في الترك في الاعراض بمعنى الاستكباب
 وهو مذموم حتى في المستحبات فلا يثبت الوجوب وجوابه انه وان لم يكن للترك
 المطلق الا انه قابل للترك عن عمد وللترك على الاعراض والحمل على الثاني محتاج
 الى التضمن معنى الاعراض في المخالفة بخلاف الاول فلا ضرورة للحمل على الثاني
 بدون القربينه والمفروض انتفاءها فيحمل على الاول ويثبت المطلوب فان قيل
 ان المخالفة قد تعدي بنفسه فلا معنى لذكر عن الاليتين على الاعراض فبقا
 سلمنا لكنه قد تعدي بعمر لا ايضا ويمكن ان يكون التبيين عن العهد ومنها انها
 لو تمت لدلت على ان الاوامر للوجوب ولا يثبت الوضع للوجوب وفيه انه كك
 لو كان المراد بالمخالفة المخالفة عن الاوامر الذي يحج بعد ذكر الآية وظاهرها
 شمولها للمأصبي والمستقبل مطلقا ومعه لا يتم ما ذكر بل يكون دليلا على
 الوضع وفيه ان هنا لا يثبت الوضع غاية ما في الباب انه يكشف كون الماضي
 ايضا للوجوب كما يكشف عن كون المستقبل والعام بذلك حصل بعد نزوله
 والاخير فان جميع الاحكام علمت بعد التنزيل فلو تمت لدلت على الوجوب الشرعي
 لا الوضعي وفيه نظر فتأمل ومنها قوله تعالى واذا قيل لهم اركعوا لا يركعون
 ذمهم الله تعالى على مخالفة الامر واحتمال كون الذم مشاقا او تكذيبا بخلاف
 الظاهر ولا دلالة لقوله تعالى بعد ذلك ويل للمكذبين عليه لانه يدل على ان
 المكلفين المكذبين مستقلا من حيث كونهم المكلفين لا من مخالفتهم الامر سواء

كانوا هم المكنزين او غيرهم واستفادوا الوجوب من القرينة باصالة العدم مذوق
 ثبت مما صرحنا به ككونه للوجوب عرفا وشرعا ووضعاً ولو قطع النظر عن
 الايات والاخبار ومعناه ايضا فقد يمكن اثباته بان تقول ان القائل سواء كان
 ماليا او مساويا او دانيا اذ قال لاحد اضرب فلانا فافولا من غير الضمام قرينة
 حالية او مقالية يتبادر للذهن انه قصد الاتيان بالضرب باللزوم والحتم
 وهذا معنى لوجوب اللغوي فاذا كانت هناك قرينه دالة على عدم القصد
 باتيان الضرب على سبيل الحتم فيصرف الذهن الى عدم اللزوم والا فلا كما لا
 ينصرف الذهن عن مجرد قولك اقبله الى قصدك بالضرب من غير القتل فالتأ^{در}
 بلا قرينة دليل على كونه حقيقة في ذلك المتبادر وبسبب ذلك التبادر^{صطحا}
 بكونه من العالي مع الاستعلاء والعالي بما يكون مخالفة فذموم عقالا فقد بان
 لك كونه للوجوب في اصل اللغة والاصطلاح ايضا او لا معنى للاستعلاء في اللغة
 وغير المحتمل بالاستعلاء يثبت مع الحتم واللزوم كما اذا قلت لعبدك افعل كذا
 ولا تفعل فقد يعد عاصيا مذموما اما اذا كانت هناك قرينه دالة على جواب
 الترك كما في الندب وكثرة الاستعمال في الندب لا يوجب كونها حقيقة فيه لو
 عن الائمة عليهم السلام وكذلك عن الصحابة لعدم خلوها عن القرائن وعدم
 دليل على خلوها وايضا كثرة استعمال اللفظ في الخارج لا يخرجها عن كونه مجازا
 والتقدير ترك الفعل لما موربه يثبت الوجوب الشرعي ما مر سابقا واما وجود
 الاخبار والايات الدالة على طلب الافعال والاعمال على غير سبيل الحتم فهي تدل عليه
 من القرائن الخارجة عن اصل الالفاظ وانك قد عرفت ان الثواب والعقاب لازمان
 على الفعل والترك في طلب الثاني بالاستعلاء على ما كان من العالي بالاستعلاء فقد
 يفهم منها الحتم واللزوم وكما كان يفهم منه اللزوم والحتم فقد يفهم منه منع الترك
 وهذا الامر يبين بالمعنى الاعم بصيغة افعال الموضوع للطلب فلا يجوز ان يقال بتم^ن
 لا يفهم من صيغة افعال الامطلق الطلب ولا يفهم منه منع الترك وقولهم في ذلك بان كثير

كثيرا يستعمل في محاوراتهم ومعاملاتهم في الندب فلا يضربا المقصود فان
 المقصود كونه للوجوب حال خلوه من القرائن واما طلب فعل عملا لا يعلم حاله
 من كونه عاليا او مساويا او دانيا او من جهة عدم العلم بانه طلب لا سبيل الا
 استعماله او على سبيل الاستعلاء فيشكل فيه لانه لا يفهم منه الاستعلاء او كون
 الطلب من العالي فكيف يفيد منه الترتيب فيكون للندب وفيه ان الرجوع الى الوجود
 يعطى بان قصدا لقائل انما كان يفهم من اصل لطلب على طريق المحتمس سواء علم حال
 القائل او لم يعلم واورد عليه ان الامر اذا كان للوجوب فيجب علينا اتيان الامور
 به من اي طريق كان مثلاً اذا قال احدنا بان نعط زيدا مثلاً مائة درهم فقال اعطه
 علينا اعطائه وهذا كما ترى وكذا الذي في جميع الامور وهو خلاف الظاهر بل فيه ظلم
 والسيرورة القطعية والعادة من ابتداء حدوث العالم الى ان خلافه مثلاً اعطاء
 الفقير لا يجب واتيان او امر الملك والسلطان يجب ولو كانت صيغة للوجوب والندب
 فيجب على الشقيين ولو كانت للندب فلا يجب في كلتا الصورتين فظهر ان لزوم
 الاتيان في امر الملك من جهة القهر والسلطنة وعدم اللزوم في امر الفقير من جهة
 عدم مظنة الضرر على ترك الامر لا للزوم وعدمه خارج عن اصل الصيغة يفهم
 من القرائن وفيه هب سلمنا ذلك لكنه يبطل الايجاب الذي يلزمه اتيان الفعل
 المأمور به وهو خارج عن لفظ الصيغة يفهم وجوب الاتيان وعدم وجوبه من القرائن
 المتخارجة عن اللفظ ولا يبطل الوجوب اللغوي فان الوجوب اللغوي قد علم سابقا
 بانه يتعلق بقصد القائل وهو يفهم من مجرد استماع الصيغة واما وجوب الاتيان
 وان كان من العالي او مع الاستعلاء فلا يكون الا مع التضمن في معنى العالي ان
 مخالفة مأمور عقلا او شرعا فهو مخصوص باوامر الله سبحانه واوامر الرسول
 واولي الامر لا يقال كيف يخص ذلك بذلك فان الوالد والمولى اذا قال للولد
 او العبد افعل ولم يفعل فقد يعيد فاصيا وليس ذلك امرهم بل انما هو امر الله
 المولى لا نقول اطاعة العبد والولد للمولى والوالدان انما وجبت من امر الله تعالى

فان قلت ان المأمور به قد يسقط ولا يجب اثباته ولو كان من العالي مع
 الاستعلاء كالصوم عن المريض والزكاة عن الفقير وقد كان مأمورا
 بخالفه العالي مذموم عقلا وشرعا قلت هو من جهة المانع فلا نقض فان
 قلت ارتفاع المانع لطف وكل لطف فهو واجب فارتفاع المانع واجب
 فاعطاء الصحة للمريض للجهد او للصوم مثلا واجب عليه تعالى من باب
 اللطف قلت كون ارتفاع المانع لطفا غير مسلم بل اللطف انما هو اكمال المقصود
 واستدل من قال بالاشتراك اللفظي بكونه مستعملا في الوجوب والندب بالاصل
 في الاستعمال الحقيقية والاجواب فامر الاشارة اليه من انه لا اصل لهذا الاصل
 بل في المعتد بالمعنى الدائرين الحقيقة والمجاز وكونه للوجوب في عرف الشارع
 فقد ثبت من احتجاج بعض الصحابة على البعض في المسائل بالامر المطلقه من
 غير كثير ومن اجماع الامامية على ذلك ومن الايات ايضا ومنها قوله تعالى
 ومن يعص الله ورسوله فان له نارجهم واقتال الامر طاعة وتركها
 عصيان ومنها قوله تعالى واطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم
 مضى فالى الايات الدالة على مذمة من لم يطعهم مثل قوله تعالى من يطع
 الرسول فقد اطاع الله ومن تولى فما اكسلنك عليهم حفيظا وبالاخبار
 الدالة على اطاعة الائمة عليهم السلام وان طاعتهم مفترضة فالاولين
 يدلان على كون الامر للوجوب ولا يدلان على الوضع الجديد من الشارع و
 اصالة عدم النقل يقتضى كونه بالوضع اللغوي وفي الثالث بان عصيانهم هو
 عدم قبول قولهم واجبا ومستحبا وترك المستحب ليس بعصيان مع منع كليات
 الكبرى على انه لا ينافى ما قلنا لجواز كونه بالوضع اللغوي بل هو المتعين
 بالاصل والظاهر من الاطاعة هو قبول قولهم وانقيادوا امرهم بما امر
 به لمقتضاه واجبا كان او مستحبا مع انها في مقام الاجمال بان ما قالوا بالوجوب
 بحث اثباته سواء كان استفادة الوجوب من اللفظ او القرينة على انه لا ينافى

الوجوب اللغوي لما قلنا ومن قل يكونه مستقبيا قد احتج بما مر في المادة وبقوله م اذا
امر تكلم بشئ فانومنه ما استطعتم اي ان شئتم اي اتيان الامر على المشيئة اي شئتم
فانود هو ظاهر في النذب اذ لا معنى للمشيئة في الوجوب وهو لوجب كقولنا بمعنى
ان الشرطية والاستطاعة بمعنى المشيئة وكلاهما فاسدان فان الاول خلاف
الظاهر فانه ظاهر في الموصول وكونه مجازا في الشرطية وفي الثاني ايضا التام
المجاز اي اخذ الاستطاعة بمعنى المشيئة فلا يصح الاستدلال به والحق انه لبيان حكم
اخر وهو ان اتيان الامر واجب بقدر الاستطاعة والطاعة مثلا الحرج واجب اما بشرط
الاستطاعة او ان الصلوات واجبة مع الطهارة كالوضوء والغسل فمن لم يستطيع
الوضوء فالتيمم يجب اتيان الامر وان لم يستطع على اتيان جميعه وله الاستطاعة
على اتيان بعضه فيجب اتيان البعض للاستطاعة به ولا يجب الباقي لعدم الاستطاعة
به ويتقرر بآخر بانه بيان حكم اخر وهو ان التكليف اذا تعلق بعوم استغرا في
كقوله اكرم الفقراء ولا يمكن ولا يستطيع اكرام جميعهم بل هو محال لبعضهم
ممكن فهل يجب عليه اتيان ما قدر عليه واستطاع به او لا فبالنظر الى القاعدة
العقلية بملاحظة اللفظ يجب بالمقدور اذا تعلق التكليف بمركب خارجي
كنو ضا او قارب عقل كند ر صوم يوم الخميس ونذر اضيحة خاصة بملاحظة
القاعدة المذكورة لا يجب لان في الاول قد تعلق التكليف بكل فرد مستقلا لا
اللفظ سواء اتى بفرد اخرام لا ولذا كان تكاليفا متعددة بحسب الافراد وانتفاء
التكليف وعدمه عن البعض بجهته عدم القدرة لا يدل على انتفاء به عن المقدور
بل لتكليف باق في المقدور بمقتضى ظاهر اللفظ وفي الثانيين فقد تعلق التكليف
بالمركب من حيث هو مركب فاجرائه مطلوب تبعاً بشرط الانضمام وهو موقوف
مطلوبية الاصل اعني التركيب لانه مطلوب لاجل حصول المركب وبعد عدم
تعلق التكليف بالبعض ينتفي التركيب عن المركب لعدم القدرة عليه ومعينته
التكليف بالمقدور لا انتفاء التكليف بالاصل اعني بشرط الانضمام وانبات التكليف

به مستقلا لا من حيث الايجاب موقوف على دليل اخر ولم يثبت من الاول والاصل عند
الان^{ثبت} وتفسيره عليه القضاء بالا مل يحدد وكون نفى الخاص موجبا لنفى العام الموجود
في ضمن هذا الخاص المراد بآداة واحدة وكذا الترخ الوجب موجب لانتفاء الجواز
في ضمنه واما الجواز المستقل العام من حيث هو فلم يثبت ارادته من هذا الدليل
ويحتاج الى دليل اخر وحيث كان مشكوكا فالاصل عدمه فمن حيث هو عدم
الثبوت لعدم المقتضى ولا ينافي بثبوت في بعض الموارد في مقام الشك من دليل اخر
من حيث القاعدة الاخرى كما لو كان التكليف المتعلق بالمركب مقاديبا
مع بقاء التكليف الاصلى كما في الموضوع بعد تعذر بعض اجرائه فان التكليف
بالصلوة يقينى وكذا التقيد بها بالتيمة وغسل باقى الاعضاء ويحصل الشك في ان
صحتها يتوقف على غسل باقى الاعضاء او لا والاستعمال اليقينى يحكم بغسل باقى
الاعضاء فيما يكون منحصرا به والجمع فيما كان له بدل مع الشك في التعيين كالو^{ضوء}
في المقام مع التيمم فقاعدته الاشتغال يقتضى الجمع وكذا استصحاب التكليف
بذى المقدمة لو لم يكن الدليل الدال بذى المقدمة لفظا مطلقا والافيه^{طلا} في
التقيد بالغير ويقدم على القاعدة في صورة الشك وله صور وهذا من حيث
القاعدة العقلية واما من حيث القاعدة الشرعية فعلى اقتضاها ادلة منها
هذه الاحاديث منها ما مر ومنها قوله الميسور لا يسقط بالمعسور ومنها قوله
ما لا يدرك كله لا يترك كله وشمولها للعمومات الاستغراقية ودلالة لها على بقاء التكليف
بالمقدور قطعية مؤكدة للقاعدة الاولى وكذا المركبات الخارجية لان الموضوع شئ يتعلق الامر
فيجب الاتيان على المقدور منه وكذا ذلك الميسور لا يسقط تكليفه معسورية الكل نعم شكك^{مقتضيه}
في الاخير لان الضم فيه من الكل هو الاحادى لا المجموع حتى تشمل المركب يكون هذا القاعدة
بكونه مكلفا باقى الاعضاء ويرتفع القاعدة الاولى لانه تجري الشك في الدليل والمفروض
وجود الدليل ففى متبعة لو ثبت صحة الاحاديث فقط